الأمن القومي.. المفهوم.. وأهم إستراتيجياته

المدرس الدكتور
أحمد عبد الحسين عيدان عبد الرسول دعيبل
Ahmeda.daibl@uokufa.edu.iq
جامعة الكوفة ـ كلية العلوم السياسية

National Security.. Concept.. Its most important Strategies

Tech. Dr.
Ahmad Abd-el-Hussein Edan Abd-el-Rasul D'aibel
University of Kufa - College of Political Sciences

الملخص:-

ارتبط مفهوم الأمن القومي بتقدم المجتمعات والدول في المجالات الاقتصادية والحضارية والعسكرية والسياسية وغيرها من المجالات ، ونتيجة لضغوط العولمة و التدخّل الأمريكي والدول العظمى والمنظمات الدولية في سياسات الدول ، وجدت الدول نفسها أمام مشكلة جديدة في اختراق سيادتها جعلها تفكر في مفهوم جديد يسمى الأمن القومي لمحاولة الحفاظ على كيانها من الأخطار والتدخلات الخارجية التي تنعكس على الواقع الداخلي لها ، ويعد مفهوم الأمن القومي بأنه قدرة الدولة على تأمين مواردها وأراضيها ومصالحها من كافة التهديدات الخارجية والداخلية و قد تخطى مفهوم الأمن القومي من المفهوم العسكري إلى مفهوم التعليم والتكنولوجيا والسياسة و المعلوماتية والنمو الاقتصادي ، ويشير الأمن السياسي إلى الاستقرار السياسي للنظام السياسي للدولة وحماية شرعيته ويشير الأمن الاقتصادي إلى حماية الموارد والثروات الاقتصادية والتنموية ،ويشير الأمن الاجتماعي إلى الاهتمام بالتعايش السلمي بين كافة مكونات المجتمع وقبول الطرف الآخر واحترام العادات والتقاليد جميع المكونات واحترام التعددية في الدين أو العرق أو الهوية أو الانتماء أو المذهب وتوفير الأمان لافراد المجتمع.

ومن بين أهم ركائز الأمن القومي هي إدراك وفهم كافة التهديدات الداخلية والخارجية و رسم الإستراتيجيات ووضع الخطط لمواجهة تلك التهديدات من خلال تطوير أهم مفاصل قوى الدولة و تأمين كافة القدرات اللازمة واستغلال كافة القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية للدولة وذلك في سبيل ضمان سلامة أمنها والحفاظ على استقلالها وسيادتها.

الكلمات المفتاحية: الأمن، الأمن القومي، صانع القرار، السياسة الخارجية، الإستراتيجية، القوة، الدولة.

Abstract:-

Concept of national security is linked to the development of societies and states in the economic, civilizational, military, political fields and other fields. As a result of the globalization pressures, American, major states and international organizations' interferences in states' policies, the states found themselves before a new problem of penetrating their sovereignties that made her to think for a new concept called 'National Security' trying to maintain their entities from external dangers and interferences which are reflected in their internal realities. The concept of national security is the ability of the state to maintain its resources, territories, and interests from all the external and internal threats. The concept of national security has transcended from military concept to the concept of education, technology, policy, information and economic growth. Political security refers to the political stability of the state's political system and the protection of its legitimacy. The economic security refers to the protection of economic and developmental resources and wealth. The social security refers to interest in peaceful coexistence among all components of society, accepting the other party, respecting the customs and traditions of all components, respecting pluralism in religion, race, identity, affiliation, or origin, and providing security for members of society. Among the important bases of national security is recognizing and understanding all the internal and external threats, drawing strategies and developing plans to confront those threats by developing the most important components of the state's forces, and securing all the necessary capabilities and exploiting all the economic, political, social and security forces in order to guarantee its security , and maintain its independence and sovereign

Keywords: security, national security, decision maker, external policy, strategy, force, state.

المقدمة:

يشير مفهوم الأمن القومي إلى مجموعة القيم النظرية ومجموعة الأهداف والسياسات المتعلقة بضمان وجود الدولة وديمومة مقومات استمرارها وشرائط استقرارها وتلبية احتياجات مواطنيها وتأمين مصالحها وتحقيق الأهداف التي تأسست على ضوئها وتوفير الخطط اللازمة لحمايتها من الأخطار المحتملة من الداخل والخارج ، من خلال مراعاة المتغيرات الدولية والإقليمية والداخلية ، وقد شهدت فترة نهاية الحرب الباردة حدوث تغييرات جوهرية في طبيعة النظام الدولي ، أدّت بالنتيجة إلى إعادة ترتيب التوازنات وعلاقات القوة ، ورافقه انتشار قيم الليبرالية السياسية كالديمقراطية والرأسمالية وتفردها في العالم وبالتالي أدّت الولايات المتحدة الأمريكية دور الدولة الأقوى في النظام الدولي وسعيها إلى أمركة النظام الدولي وقيادته ، ونتيجة لضغوط العولمة و التدخّل الأمريكي والمنظمات الدولية في سياسات الدول ، وجدت الدول نفسها أمام مشكلة جديدة في اختراق سيادتها جعلها تفكر في مفهوم جديد يسمى الأمن القومي لمحاولة الحفاظ على كيانها من الأخطار والتدخلات الخارجية التي تنعكس على الواقع الداخلي لها.

وإن تطور الممارسات الأمنية قد تفاعل طرديا مع تطور مفهوم الأمن القومي من صورته البسيطة إلى صورته المعقدة وكذلك أساليب تحقيقه، إذ إنه ارتبط بتقدم المجتمعات والدول في المجالات الاقتصادية والحضارية والعسكرية والسياسية وغيرها من المجالات.

ومن الضروري التعريف بمفهوم الأمن القومي وتحديد أبعاده ، إذ اصبحت عدة تعريفات مختلفة أوردها الباحثون لمفهوم الأمن القومي، وسيتم تناول عناصر قوة الأمن القومي وعوامل التهديد التي يتعرض لها وأهم الخصائص التي يمتاز بها ، إذ أنّ مجمل الدراسات التي تهتم بالأمن القومي جاءت متوافقة مع اغلب الظروف العالمية والسياسية والعسكرية الجديدة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، ونوعية التوازنات والتكتلات والمحاور التي نتجت عن الحرب العالمية الثانية إضافة إلى الانتشار الكثيف والسريع للأسلحة النوعية والمتطورة والذي اثّر كثيرا في النظام الدفاعي العالمي وفرض رؤية جديدة للمجال الأمني للدول اضافة إلى ما يحمله مفهوم الأمن القومي من مفاهيم واهدافا سياسية له علاقة وطيدة في عمل السياسات الخارجية.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في ضرورة دراسة مفهوم الأمن القومي بشكل علمي.

ومعرفة المتغيرات ومعرفة أهم الإستراتيجيات ألأمنية القابلة للتطبيق.

اشكالية البحث: تكمن إشكالية البحث بتعدد مفاهيم الأمن القومي نتيجة لتعدد الأسباب والانواع و المضامين والدلالات والأهداف واستراتيجيات التعامل.

فرضية البحث: ان دراسة مفهوم الأمن القومي واستراتيجياته هو مثابة بوابة للتخطيط الاستراتيجي لصانع القرار على ضوئه يحدد قراراته في سياسته الداخلية والخارجية.

منهجية البحث: اعتمد الباحث على المنهج التحليلي نظرا لطبيعة ونوع الموضوع المتصل مع جميع مجالات الحياة المدنية والعسكرية.

هيكلية البحث: توزع البحث على مطلبين الأول تحت عنوان مفهوم الأمن والامن القومي وانواعه والمطلب الثاني تحت عنوان أهم استراتيجيات الأمن القومي وعناصر القوة والتهديد.

المطلب الأول

مفهومي الأمن والامن القومي وانواعه

هنالك ارتباط وثيق بين مفهوم الأمن القومي وبين مفاهيم صنع السياسات الداخلية والخارجية إذ ظهرت مجموعة من مفكري السياسة والإستراتيجية بالبحث عن الأفكار والطرق التي تساهم في وقف وقوع الحروب والكوارث العسكرية والمجاعات والكوارث الإنسانية لذا فقد إهتم مفكّروا الأمن القومي بالاليات والوسائل المناسبة التي تتيح للدولة من حماية امنها دون التعرض إلى خوض الحروب أو الوقوع بالكوارث من خلال الاعتماد على تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين الدول لذا فقد أصبح الاهتمام بالأمن القومي من أهم ضروريات التخطيط الاستراتيجي للدولة.

أولاً - مفهوم الأمن:

يشير مفهوم الأمن إلى السلام، الطمأنينة، الضمان، الحماية، التدابير المتخذة من التجسس والتخريب[1].

وكذلك يشير مفهوم الأمن إلى التحرر من الخطر والمجازفة و الأمان والتحرر من القلق والخشية والشك الذي يحقق الأمان والحماية والدفاع من التجسس والسرقة والتسلل والتخريب وأهمية الإجراءات التي تتخذ ضدها(٢).

ومن بين أهم الدلالات المرتبطة بمفهوم الأمن تلك المتعلقة بإشباع الغرائز الإنسانية المادية والنفسية كتوفير الغذاء والدواء و الاستقرار النفسي والمادي والعدالة الاجتماعية وكذلك القدرة على تحقيق الاستقرار الداخلي ودرء التحديات الخارجية ومدى الازدهار الاقتصادي ورفاهية المجتمع و درجة التنمية و استقلال القضاء بوصفه ضمانة حقيقية لتحقيق الأمن والالتزام في التطبيق الكامل للقوانين من قبل الأجهزة المتخصصة بالمحافظة على الأمن واحترام حقوق الإنسان وحرياته واعتماد تطبيق الأساليب الديمقراطية والاندماج القومي والديني و درجة الاستقرار السياسي الداخلي(٣).

ثانياً - مفهوم الأمن القومي:

يعد مصطلح الأمن القومي من المصطلحات المركّبة التي تشير إلى نوع وكمية الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتتخذها في فترة زمنية محددة أو غير محددة وبحسب نوعية الظرف أو التهديد الذي تتعرض له الدولة من أجل توفير الحماية لأرضها وشعبها من أي اعتداءات أو تهديدات والاخذ بعين الاعتبار فيما اذا كانت تلك التهديدات خارجية أو داخلية وذلك من خلال اخذ الاستعدادات الكاملة والمتاحة.

وذلك من اجل حماية الدولة والمحافظة على سيادتها من التهديدات، وكذلك يدخل من ضمن مفهوم الأمن ألقومي إلى أمن الدولة ذات القومية الواحدة أو أمن القومية الواحدة ذات الدول المتعددة كالقومية العربية على سبيل المثال ويساهم الأمن ألقومي في مشاريع التنمية المجتمعية من خلال توفير المناخ المناسب وتسهيل عمل القطاعات والمفاصل الاقتصادية المتنوعة ، وللأمن القومي أهمية كبيرة في كافة دول العالم إذ يعد ركيزة أساسية من ركائز الدولة ويعمل الأمن القومي ساعيا ببرامج متعددة من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية والقانونية واقتراح البرامج والخطط التي تساهم اشاعة ثقافة الالتزام بالقوانين والتشريعات القانونية واحترامها من اجل ابعاد الدولة عن الفوضى والاختراق(٤).

وكذلك يشير مفهوم الأمن القومي إلى الحرية من الاعتداء المسلح غير إنه من الممكن

أن يتضمن مفهوم الأمن القومي أي تهديد خارجي كالتهديد الاقتصادي والذي يهدد وجود دولة(٥).

ويعد الأمن القومي هو مجموعة من الاليات والإجراءات التي تعتمدها الدولة في حدود امكاناتها من اجل الحفاظ على مصالح كيانها في جميع الاوقات والظروف والاخذ بعين الاعتبار اهم المتغيرات الدولية التي تؤثر على امن الدولة القومي(٦).

وكذلك يشير مفهوم الأمن القومي إلى مدى قدرة الإجراءات والترتيبات التي يتخذها أو ينوي اتخاذها صناع القرار في دولة معينة بتخطيط استراتيجي ضمن إطار نظرية متفاعلة مع متغيرات داخلية وإقليمية وعالمية لصيانة جميع جوانب مجتمعها وحمايته من التهديدات والتحديات الداخلية والخارجية الآنية والمستقبلية(٧).

ويقاس تحقيق الأمن القومي من خلال قياس مديات غياب مجمل التهديدات الموجهة للقيم لمعنوية والمادية اضافة إلى مكتسبات الدولة، وكذلك يقاس تحقيق الأمن القومي من خلال قياس مديات غياب أو انحسار وتلاشي الخوف من تعرض قيم الدولة تلك إلى هجوم، ويوضح مفهوم الأمن القومي بانه موقف يسمح للدولة بالحفاظ على قيمها لذا فإن الإجراءات التي تجعل الدولة أو الامة ان تكون أكثر أمناً دون التحط من قيمها، ويعد قياس الأمن القومي من القضايا بالغة الصعوبة الا ان التقييم الاقرب إلى الواقع هو الذي يكون مبنياً على مفاهيم تتعلق بالقوة والضعف والقدرات والامكانات ودراسة حالة التهديدات وادراكها(٨).

ثالثاً - أنواع الأمن القومي:

للأمن القومي انواع وصور منها(٩):

١- الأمن السياسي: وهو ما يدور في فلك النظام السياسي للبلد من تحقيق السيادة والاستقرار.

٢- الأمن العسكري: وهو مسؤولية حماية الامة من التفكك والاخطار الخارجية الامنية والعسكرية.

٣- الأمن الاقتصادي: التخطيط والهيمنة على نمو الاقتصاد وحركة الإنتاج

والاستغلال الامثل للموارد الطبيعية والتنوع الاقتصادي وتأمين مستوى معيشي جيد للشعب.

٤- الأمن الاجتماعي: حماية المجتمع من الانحرافات الفكرية والاخلاقية والحفاظ على القيم والهوية المجتمعية وتحصينها من الاخطار الاجتماعية.

٥- الأمن الثقافي والمعرفي: دعم وحماية التعليم والثقافة والنشاطات الفكرية والتراث والحفاظ على اللغة.

٦- الأمن الاعلامي: وهو الدور الذي يقوم به الاعلام بمواجهة التحديات كافة من خلال التعزيز والدعم الفكري والمعلوماتي عبر وسائل الاعلام ليعتبر سلاحا للمواجهة أو الدفاع ومنع الغزو الاعلامي والثقافي من خلال استراتيجيات مدروسة.

٧- الأمن الديموغرافي أو الاثني: وهو العناية بالتركيبة السكانية من القوميات والاعراق والاديان والمذاهب والمحافظة على الوحدة والتلاحم وعدم اثارة النعرات مما يهدد النسيج المجتمعي.

المطلب الثاني

أهم استراتيجيات الأمن القومي وعناصر القوة والتهديد

إن الأمن القومي بمفهومه الحديث لا يمكن تحقيقه الا من خلال امتلاك عناصر القوة ووسائل تلك القوة وهي اما الحرب أو العلاقات الدولية وان صانع القرار السياسي يجب ان يعتمد على منظري الفكر الإستراتيجي الذين من المفترض ان يكونوا على درجة عالية من اليقظة وبعد النظر والقدرة الكبيرة على التنبؤ بمستقبل الأحداث الدولية والداخلية للبلد، وامتلاكهم حواس التوقع والاستنتاج لتجنب الوقوع بالهزات العنيفة ، لذا يحتاج صاحب القرار السياسي إلى موقف أو خطة إستراتيجية لمواجهة كافة التحديات من خلال حساب الاهداف والامكانات ضمن الحدود المقبولة للمخاطر للحصول على افضل النتائج، وتعد اليات وضع الخطط الاستراتيجية للأمن القومي هي فن وابداع بحد ذاتهما، من خلال استخدام واستثمار وتطوير امكانات مصادر القوة في المجال السياسي والاقتصادي

والاجتماعي والسيكولوجي والعسكري للدولة، وفي حالة من الانسجام مع توجهات البرنامج السياسي المعتمد لدوى الدولة من اجل خلق مجموعة من الظروف لغرض حماية المصالح القومية وتعزيزها وتخلق الاستراتيجية مناخ التكامل بين الاهداف والطرائق والموارد لمواجهة الظروف والتحديات، ومن أهداف المؤسسات الإستراتيجية التي تعمل في مجال الأمن القومي هي[١٠]:

١- تقدير الموارد المطلوبة لإستراتيجية الأمن القومي.

٢- تطوير البنى الهيكلية والوظائفية لمؤسسات الأمن القومي.

٣- الاستخدام المنظم لعناصر القوة الشاملة.

٤- الاكتشاف المبكر للمخاطر والتهديدات الحقيقية أو المحتملة التي تهدد كيان الأمن القومي للدولة.

أولاً - عناصر قوة الأمن القومي:

تكمن عناصر القوة للأمن القومي في التالي:

١- **العنصر الجيوبولتيكي:** إذ يعتمد هذا العنصر على نظرية قلب الارض لماكيندر الذي يدعي ان مستقبل العالم للقوى البرية ، وكذلك يعتمد على نظرية القوة البحرية لماهان الذي يعتقد ان المستقبل للدول البحرية ، ويعتمد هذا العنصر ايضا على نظرية النطاق الهامشي لسبيكمان الذي يعتمد على فرضية ان اقليم اوراسيا هو من يحكم العالم لذا فان عنصر الجغرافيا له أهمية بالغة في تحقيق الأمن القومي[١١].

٢- **العنصر الديموغرافي:** إذ يؤدي عنصر البشر والاشخاص والافراد دوراً مهما في تطبيق مبدأ الأمن القومي عند أية دولة، لذا فان التعداد السكاني للدولة يشكّل اهمية بالغة و تعد القوة البشرية هي العصب الرئيسي اللازم في تهديد الحرب و كذلك للأعمال الإدارية في مجال المؤسسات المدنية، ويلعب كبر حجم السكان دورا ضامنا في مدار الأمن القومي ً مع امتلاك قوة عسكرية كبرى و قدرات قتالية اضافة إلى نوعية التسليح والتدريب وتعتبر المناطق ذات الكثافة السكانية العالية صعبة الاختراق والسيطرة عليها[١٢].

٣- **العنصر السياسي:** ويشمل العنصر ثلاثة مفاصل وهي السياسة الداخلية والسياسة الخارجية والمؤسسات السياسي ، ويتناول عنصر السياسة الداخلية في مفهوم الأمن القومي التعرّف على الأفكار والاتجاهات والقيم التي تسيطر على الحياة السياسية والتطور السياسي وقدرة النظام السياسي على التنسيق فيما بينها، ومدى فاعلية المشاركة الجماهيرية في الحياة السياسية ووضع الحلول بعد تحديد المشاكل واتخاذ القرارات الضرورية تجاه تلك المشاكل، اما عنصر السياسة الخارجية في مفهوم الأمن القومي يرى اهمية وضرورة تفعيل الاداء الدبلوماسي للدولة و تسخير إمكانيات الدولة في هذا المجال، وتفعيل الطرق والادوات والاساليب المتطورة في استثمار مصادر قوة الدولة في تطوير العلاقات مع المنظمات الدولية والرأي العام الدولي وكذلك مع الدول ذات المصالح الحيوية في المنطقة، وتطوير قدرة الدولة على ايصال أهدافها عبر رسائل واضحة إلى المجتمع الدولي ورسم مسارات نفوذ الدولة خارج حدود الدولة ، و يرى مفهوم الأمن القومي ان دور المؤسسات السياسية القيام بعملية التعرف والملاحظة والرصد والدعم لاتجاهات القيادة السياسية واستثمار خبراتها و قدراتها في التأثير على الجماهير وكسبهم أو توجيههم نحو منطلقات وافكار تهم الدولة، ودور تلك التنظيمات السياسية و قدرتها على تحريك الجماهير وقيادتها نحو نقاط ارتكاز ودعم الدولة ويأتي دور الإعلام ووسائله في توضيح أهداف الدولة، وأثرها على الجماهير من اجل تقوية وتعزيز قدرة الدولة على تحشيد الجماهير تجاه سياساتها ودعمها[١٣].

٤ - العنصر الإقتصادي: هنالك انواع ثلاثة من الموارد الاقتصادية التي تدخل في مجال اهتمام الأمن القومي وهي (الموارد الغذائية، والموارد الصناعية، والموارد المعدنية)[١٤].

٥- العنصر العسكري: وهو العنصر الذي يدخل في مسار بالغ الاهتمام لدى الأمن القومي من خلال حجم القوات العسكرية وحجم التشكيلات والتكوينات العسكرية ونوعية التسليح والية التنظيم والخطط العسكرية المرنة وكفاءة الخبرة القتالية والجاهزية والاستعداد الكامل للتعبئة، وحجم الإنتاج الحربي وأهمية اقامة الأحلاف والمعاهدات العسكرية والدفاع المشترك[١٥].

ثانياً - عناصر التهديد:

إن عوامل تهديد الأمن القومي هي كل ما من شأنه ان يهدد مباني القيم الداخلية لكيان الدولة من خلال فعل أو اجراء أو تصرف لقوى خارجية أو داخلية بطريقة مباشر أو غير مباشرة ، من خلال الجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لذا فان عناصر التهديد هي:

١ـ التهديد الداخلي:

أ - **التهديدات السياسية:** قد تكون التهديدات السياسية التي تدخل تحت اطار ارتباك الوضع السياسي وانخفاض مستوى شرعية السلطة، وتنامي مستوى العنف والتصادم بين علاقات مكونات المجتمع، وتنامي مستوى التدخلات وتاثيرها صنع القرار نتيجة للتخلف السياسي في الحياة السياسية، وعدم تعميق الشعور بالولاء والانتماء السياسي الوطني، إضافة إلى انخفاض مستوى اداء و نفوذ السلطة التنفيذية، واضعاف قرارات القضاء من خلال التدخل في اختصاصات وعمل القضاء .

ب - **التهديدات العسكرية الداخلية:** وقد تكون التهديدات عسكرية تدخل من ضمنها ضعف القوة والاداء العسكري للدولة، أو جع لاعتماد التجهيز العسكري على دولة واحدة مما يجعلها متحكمة في ذلك التجهيز كمصدر للسلاح والمعدات وقطع الغيار، اضافة إلى ضعف الاندماج الاجتماعي والطبقي بين اصناف وافراد الجيش مما يشكل خطرا على بنية الجيش إذ بالإمكان استغلالها لزرع الفرقة والصراع والذي قد يقود إلى الحرب الأهلية ، اضافة إلى وجود الميليشيات العسكرية والمسلحة والتي لا تخضع لسيطرة الدولة ، ومن التهديدات هي عدم استقلالية المؤسسة العسكرية وتدخلها بالسياسة والعكس صحيح، وانخفاض مستوى الاهتمام بأفراد المؤسسة العسكرية وانخفاض مستوى الاهتمام بالتطور التكنلوجي والتقني للاسلحة والمعدات، إضافة إلى وجود قواعد عسكرية أجنبية على أرض الدولة وغير خاضعة لرقابة الدولة ،وضعف التعبة العسكرية من مهددات الأمن القومي العسكرية[١٦].

ت - **التهديدات الاقتصادية:** إذ يعتبر التخلف الاقتصادي والوضع المنهار اقتصادياً من

أهم تلك العوامل، ويمكن قياسه من خلال درجة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة ووجود فوارق كبيرة بين دخل الافراد وانتشار الطبقية الاقتصادية ، وارتفاع نسب البطالة ، إضافة إلى ضعف توفّر المواد الأولية والطاقة الضرورية من اجل الانتاج و الصناعة وضعف الإنتاج الزراعي والحيواني وضعف الاكتفاء الذاتي وعدم تلبية حاجات الجماهير وضعف مستوى الخدمات والبنى التحتية الأساسية للدولة واللجوء المضطر إلى الشركات متعددة الجنسيات وعلى البنوك الأجنبية وارتفاع معدلات الاستهلاك مقابل انخفاض معدلات الادخار والاستثمار(١٧).

ث - **التهديدات الاجتماعية:** إن جبهة الجماهير الداخلية للدولة تعد من القضايا الحساسة جدا لدى الأمن القومي وقوتها وضعفها يؤثران بصورة مباشرة على الجبهة الداخلية للدولة وتأثرا غير مباشر على صعيد الجبهة الخارجية للدولة، وإن للدعاية والحرب النفسية تأثيراً كبيرا على جماهير الجبهة الداخلية، إذ من الممكن لدولة ما استغلال الانقسام الطائفي والصراع القومي تحت ذريعة حماية الأقليات والتدخل الخارجي لحمايتها ، فبالإمكان تهديد الأمن القومي لدولة ما من خلال تهديد البنية الاجتماعية لها وإثارة النعرات الاثنية والطائفية والقبلية والدينية نتيجة لوجود خلل في التركيبة الاجتماعية وانخفاض مستوى الثقافة والتعليم(١٨).

٢ـ التهديد الخارجي:

أ - **عوامل تهديد اقليمية:** وهي التهديدات التي تدخل تحت اطار محاولات التهديد بمجال العلاقات بين الدولة وبين المحيط الإقليمي لها لأسباب عديدة واهمها تضارب الاهداف والمصالح.

ب - عوامل تهديد عالمية: وهي العوامل التي تهدد مجال العلاقة بين الدولة وبين محيطها العالمي وبين الدول وبين القوى الكبرى التي قد تكون متحكمة فيه نتيجة لعلاقات التبعية فيما بين الدولة وتابعيتها إلى الدول العظمى ومحاولة الخروج من عباءة التابعية أو التحكم و الاستقلال عنها ، أو انشاء التحالفات للدول العظمى ضد الدول الصغرى أو من خلال قطع العلاقات الدبلوماسية أو فرض العقوبات الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية الرادعة ،وتعد الجاسوسية في كافة المجالات من

مهددات الأمن القومي المهمة.

ت - **عوامل التهديد العسكرية:** وتتمثل تلك العوامل بشن الهجمات المسلحة أو تحشيد الجيوش والمعدات القتالية المسلحة على الحدود ، أو التفوق العسكري المسلح لدولة جارة، أو بسبب الاحلاف العسكرية التي من الممكن ان تدخل بها دولة جارة ولا تصب في مصلحة واهداف الدولة، أو بسبب امتلاك دولة جارة لقواعد عسكرية لدولة معادية للدولة، أو فرض الحصار العسكري ومنع استيراد الاسلحة وقطع الغيار والمعدات العسكرية.

ث - **التهديدات الاقتصادية:** مثل فرض الحصار الاقتصادي أو مقاطعتها اقتصاديا، أو اقامة التحالفات الاقتصادية التي تضر أو تتقاطع مع المصالح الاقتصادية للدولة أو وقف المساعدات أو المعونات الاقتصادية[١٩].

ثالثاً - أهم الاستراتيجيات المتبعة لحماية الأمن القومي:

هي مجموعة الوسائل والادوات والطرق التي تجيّر القوى والامكانات في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية بحساب الظروف التي تمر بالدولة مما يسهم ويساعد في تامين الظروف التي تستطيع فيها دولة ما ان تفرض سلطتها على أراضيها، محاولة ان تمنع عدوان أو هجوم من قبل دول اخرى ، وتعتمد إستراتيجية الأمن القومي على عدة محاور وهي[٢٠]:

١ - وضع الخطط الأمنية وتعزيز قوى الأمن الداخلي التي تضمن تحقيق الأمن في داخل الدولة وحماية المواطنين من الجرائم، وحماية الأفراد والمواطنين، في مجال السكن والوظيفة والدراسة والحفاظ على امنهم وسلامتهم من المخاطر التي المهددة لحياتهم، والاهتمام بحقوق الإنسان، ودعم سلطة القانون وهيبة داخل مؤسسات الدولة وحماية الممتلكات العامة والخاصة فيها من الاعتداءات التي قد تتعرض لها، وهذا ما يعرف بالأمن الافراد والامن داخل الدولة.

٢ - بناء جيش قوي للتصدي لأي عدوان من خلال الحصول على الأسلحة والآلات والمعدات الحربية المتطورة وتوقيع معاهدات الدفاع المشترك مع القوى العظمى والقوى الاقليمية عسكريا أو اقتصاديا ففي حال وقوع حرب تقوم دول المعاهدة

بتزويدها بالأسلحة والدعم العسكري لرد العدوان.

٣- حماية المؤسسات الحكومية والوزارات وحماية النظام السياسي.

٤- توفير المناخ الملائم اقتصاديا واجتماعيا وفكريا وعلميا وثقافيا وسياسيا لافراد المجتمع من خلال الاستعداد بوضع الخطط المناسبة للتحديات التي تؤثر على أمن الدولة اقتصادي والطاقة و البيئي ومحاسبة المسؤولين الفاسدين وعصابات المخدرات والجريمة المنظمة وتحكم الشركات الدولية والمنظمات الدولية و الكوارث البيئية والطبيعية والهجمات الإرهابية وتعزيز الحياة السياسية ديمقراطيا وتفعيل حرية التعبير والراي بضوابط وشروط على ان لا تخل بالنظام العام للدولة أو تؤثر عليه.

٥- صياغة الخطط الاستراتيجية للأمن القومي من خلال تشكيل مجلسا يهتم بالأمن القومي أو مستشارية تختص في مجال الأمن القومي يدعم الدولة بالخطط المتعلقة بقضايا الأمن القومي ووضع الخطط الاستراتيجية لمدد وفترات اما طويلة أو قصيرة أو الاثنين معا ووضع خطط خاصة بالطوارئ ووضع التدابير الوقائية.

٦- فيما يخص الأمن الخارجي فهو صياغة الخطط والمشاريع من اجل ان تصبح الدولة تعيش في بيئة خارجية مستقرة خالية من الحروب والازمات الدولية من خلال تقوية العلاقات مع الدول المحيطة بها والدول العظمى من خلال ابرام الاتفاقيات و المعاهدات وفقا للمصالح المشتركة.

٧- اصدار القوانين التي تجرّم الطائفية والنعرات القومية والاثنية والمناطقية والتصدي لمحاولات ضرب النسيج الاجتماعي للدولة من خلال القوانين الشديدة وتفعيل دور القضاء بذلك المجال.

٨- وضع برامج للحفاظ والسيطرة على الموارد الطبيعية والثروات الاقتصادية من قبل الدولة ومحاربة الفساد الاداري والمالي بالإضافة إلى حماية حركة التجارة والقضاء على المشاكل الاقتصادية كالانخفاض في الأجور ودعم المساواة ووضع الخطط الكفيلة بمحاربة الفقر وتدنّي الأوضاع المعيشية والاقتصادية.

٩- الاهتمام بمجال الاعلام للسيطرة على الدعايات المغرضة ومحاربة الشائعات

والحروب النفسية من خلال متخصصين في هذا المجال ودعم المؤسسات الاعلامية الوطنية ووضع القوانين واللوائح التي تنظم عمل الاعلام من اجل المصلحة الوطنية.

١٠- وضع الخطط والبرامج من ذوي الاختصاص الدقيق في المعلومات ومجال السيبرانية لحماية البنى التحتية التي تخص بيانات الدولة والمواطنين والمؤسسات من الهجمات على الأنظمة الإلكترونية للدولة والأقمار الاصطناعية وان مجال الأمن السيبراني هو المسؤول عن الدفاع والتأمين ضد تلك الهجمات.

١١- في مجال الأمن الغذائي وضع الخطط الفعالة للمعالجة تضخم السوق والأسعار وانخفاض الموجودات السلعية والسلامة الصحية الغذائية ومجارات التطور التقني والتكنلوجي في مجال الزراعة ووضع استراتيجية طارئة خطط بديلة في حالة للنقص الحاصل في امدادات سوق الاغذية.

١٢- التنظيمات الارهابية: الاستعداد في تشكيل غرف عمليات لدراسة وتحليل عمل التنظيمات الارهابية وكيفية معالجتها والقضاء عليها من خلال اشراك المختصين في المجال الامني والاستخباراتي والعسكري والنفسي.

١٣- على صعيد الأمن الاجتماعي إذ بالامكان استثمار واردات الدولة في في توفير بيئة مناسبة تتمتع بالأمن والرفاهية حتى يتم استحصال وتقوية شعور الانتماء والولاء للدولة ، من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين و التوزيع العادل والمتساوي للفرص بين الافراد وتحسين دخل الفرد بالشكل الذي يضمن رفاهية المجتمع ، بالامكان من خلال تقديم خدمات التعليم والصحة و توفير مستلزمات رفاهية العيش بكرامة مما يولد اقبالا للمواطنين للارتياح من سياسات الدولة غير ناقمين على الدولة[٢١].

الاستنتاجات:

توصل الباحث إلى ان الأمن القومي يعتمد على خمسة ابعاد من خلالها توضع الخطط الاستراتيجية للحفاظ على مقومات الأمن القومي وادامته وتطويره والابعاد هي:

١- **البعد السياسي للأمن القومي:** داخليا ويتمثل في المحافظة على النظام وكيان الدولة السياسي وبتماسك الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي والوحدة الوطنية ، وخارجيا على مدى تطابق أو تعارض مصالحها مع الدول و القوى الإقليميّة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً في أراضي الدولة ومواردها والمحافظة عليها.

٢- **البعد الاقتصادي:** ويتمثل بتوفير مناخا مناسبا لتوفير احتياجات المواطنين وسبل التقدم والرفاهية من خلال النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي لتحقيق المصلحة الأمنية للدولة وبناء قوة ردع استراتيجية من خلال التنمية التجارية المتبادلة والتماشي مع التطور التكنولوجيا وتوطينها

٣- **البعد الاجتماعي:** ويختص بتوفير الطمأنينة للمواطن الذي يستدعي إلى تنمية الشعور الوطني ويدرس المجالات التي تؤدي إلى الظلم الاجتماعي للافراد والمواطنين وتزايد من هم تحت خط الفقر و تزايد مشاكل البطالة والسكن والصحة والتعليم مما يؤدي إلى فقدان المساواة في المجال الاجتماعي وهذا ما يستدعي إلى وجود تهديد حقيقي لوجود الأمن القومي قد لا يمكن السيطرة عليه.

٤- **البعد العسكري:** من خلال هذا البعد للأمن القومي لابد من تحقيق متطلبات الدفاع وفرض الأمن داخليا وإظهار الهيبة في المحيط الإقليمي و بناء قوة عسكرية جيدة تلبي متطلبات التوازنات الاستراتيجية في مجال العسكرة والروادع الدفاعية على المستويات الإقليمية والدولية من اجل حماية دولة ما من الاعتداءات الخارجية من خلال المحافظة على هذه القدرات باستعداد وامكانية عسكرية بمستوى مرتفع لحماية الحدود.

٥- **البعد الثقافي:** وهو البعد الذي يدعم الروح الوطنية وحماية الفكر والعادات والتقاليد والقيم ويحافظ عليها بمقابل مواجهة التهديد الخارجي والتحدي الداخلي، والادوار الثقافية لها اهمية في تحييد ومنع الاطاريح المنحرفة والتركيز على قيمة الانسان الفكرية والمعنوية.

الخاتمة:

يعدّ مفهوم الأمن القومي كمفهوم وظاهرة مجتمعية كاملة الأبعاد فهو تعبيرا عن تقاليد تاريخية معينة تضرب بجذورها في أغوار التاريخ الإنساني إلا أنه خضع في السنوات الاخيرة لتطورات معينة أثرت على مفهوم الأمن القومي إذ يعرف أنه قدرة الدولة على توفير الحماية لمواردها وأرضها وكافة المصالح من اي تهديد خارجي أو داخلي ولكن قد طرأت عدة تحولات فيما يخص عنوان الأمن القومي ومن أهمها مصطلح القوّة كونها مرتبطة بالمجال العسكري والتعلّم والتطور التكنولوجي والمجال السياسي والمجال المعلوماتي والتنمية الاقتصادية، أما مفهوم الأمن القومي في المجال السياسي فهو الخطط الكفيلة للوصول إلى استقرار سياسي للدولة وتامين شرعيتها، ويطرح مفهوم الأمن القومي في المجال الاقتصادي حماية الامكانات والثروات والمكتسبات في المجال المالي والتنموي ، أما مفهوم الأمن القومي في المجال الاجتماعي فهو يدعو إلى العيش بالطرق السلمية بين فئات ومواطني وطبقات الدولة من خلال قبول الاطراف لبعضها واحترام العادات والتقاليد لجميع مكونات المجتمع بغض النظر عن الديانة أو العرقية أو المذهبية أو الطائفة وتركيز الاحساس بالأمن والامان وأن من أهم الركائز لمفهوم الأمن القومي هي اليقظة والادراك لكل تهديد داخلي أو خارجي، والتخطيط لاستراتيجيات تنمية كافة القوى للدولة وتهيئة كافة الامكانات التي تلزم للمواجهة مع كل تهديد داخلي أو خارجي، واستثمار كافة المقومات في المجال الاقتصادي والسياسي للكيان الدولة من اجل ان تتحقق كل أهداف الأمن والسلامة والمحافظة على الاستقلال والسيادة للدولة.

هوامش البحث ومصادره

(١) منير البعلبكي، قاموس المورد (بيروت: دار العلم للملايين ، ط١٣، ١٩٧٩) ص ٨٢٧

(2) Patrick Hanks, Spotter, Encyclopedic World Dictionary, Clour Press, Beirut, 1974, p. 1417.

(٣) علي الدين هلال، تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم (عمان: منتدى الفكر العربي، سلسلة الحوارات العربية، ط١ ، ١٩٨٠) ص٨٠.

(٤) حسن الشامي، الأمن القومي: المفهوم والأنواع والاستراتيجيات والتهديدات، الحوار المتمدن، العدد ٧٥١٨، ٢٠٢٣/٢/١٠.

(٥) روبرت كانتور، السياسة الدولية المعاصرة ، ترجمة : د. أحمد الظاهر (عمان: مركز الكتب الأردني، ١٩٨٩) ص ٢٥٣

(٦) امين هويدي ، احاديث في الأمن العربي (بيروت: دار الوحدة ، ط١، ١٩٨٠) ص٦١

(٧) علي هادي الشكراوي ، دراسة نظرية في مفهوم الأمن ومتغيراته ، بحث منشور في معهد العلمين للدراسات العليا ، النجف ، ٢٠١٠ ، ص١١.

(8) Arnold wolfers, discord and collaboration < essays on international politics (baltimor:jhon Hopkins university press ,1962) p. 150

(٩) ولد متالي لمرابط احمد ، الأمن القومي العربي عبث الداخل واطماع الخارج رؤية واستشراف (ألقاهرة: معهد البحوث والدراسات ألعربية ، ٢٠١٧) ص ٣١

(١٠) ولد متالي لمرابط احمد ، المصدر نفسه ، ص٦٣.

(١١) محمد نصر مهنّا، الجغرافيا السياسية والسية الجغرافية (اسيوط: جامعة اسيوط ، كلية التجارة ، ط١، ٢٠٠٧) ص٧٩.

(١٢) محمود محمد خليل ، الأمن في الاسلام (القاهرة: دار النجاح ، ط١، ٢٠٠٠) ص٢٦.

(١٣) اسماعيل صبري مقلد ، اصول العلاقات الدولية اطار عام (اسيوط: جامعة اسيوط ، كلية التجارة ، ط١، ٢٠٠٧) ص ١١٤

(١٤) اسماعيل صبري مقلد ، مصدر سابق ، ص٢١٠.

(١٥) محمد محمود خليل ، مصدر سابق ، ص ٢٧

(١٦) علي الدين هلال، مصدر سابق ، ص ٨٠

(١٧) هانسون و بالدوين، إستراتيجية للغد ، ترجمة: محمد خيري بنون (القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، ط١، ١٩٧٢) ص٤٣.

(١٨) ضرغام الدباغ، قضايا الأمن القومي والقرار السياسي(بغداد: مطبعة الانتصار، بغداد، ١٩٨٦) ص٥٦. كذلك انظر إلى:

Daniel kaufman and Jeffrey mctrick and Thomas leney , us , national security a-framework for analysis (Toronto: Lexington books ,1985) p. 15

(١٩) محمد عبد الكريم نافع، الأمن القومي (القاهرة: مطبوعات الشعب ، ط١، ١٩٧٥) ص٧٠.

(٢٠) حسن الشامي ،مصدر سابق. كذلك انظر إلى: نزيه عبد المقصود محمد ، الأمن الاقتصادي ومعوقاته واليات تحقيقه دراسة مقارنة بالفكر الاسلامي (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط١، ٢٠١٤) ص١٢.

(٢١) علي عبد القادر علي ، التطورات الحديثة في الفكر التنموي والاهداف الدولية للتنمية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية ، المعهد العربي للتخطيط ، تونس ، ٦ ايار ٢٠٠٣ ، ص٢. كذلك انظر إلى: عبد المعطي زكي ، الأمن القومي قراءة في المفهوم والابعاد (القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ط١ ، ٢٠١٦) ص ١٩